



الموازنة العامة لعام 2023 ايجابيات منتظرة

عصام خيون

باحث في شؤون التنمية والمالية

2023/4/11

53



مركز حمو رايب للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات المندية- مجاور السفارة الصينية



+964781 0234002

تقدير موقف

الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ ايجابيات منتظرة

عصام خيون

باحث في شؤون التنمية والمالية

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.

تقدير

موقف



مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER

For Researches & Strategic Studies

٢٠٢٣/٤/١١

تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها وثيقة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة ، والتي يتم تقديرها في ضوء أهداف فلسفة الدولة، يتضمن مفهوم الموازنة العامة ركيزتين أساسيتين هما : الأولى – أنها تقديرية : أي تقدير أرقام المبالغ التي ينتظر الحصول عليها من المصادر المختلفة للإيرادات العامة ، وكذلك تقدير لأرقام المبالغ التي يتوقع انفاقها خلال مدة مستقبلية، وهذه الأرقام المقدرة قابلة للزيادة والنقصان لأنها خصصت للمستقبل ولا يمكن الجزم بصحة هذه الأرقام . الثانية – أنها اجازة للسلطة التشريعية: ويقصد بها التصديق من قبل السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع على مشروع الموازنة الذي تقدمه الحكومة، ويصبح المشروع بهذه الاجازة قانوناً يجيز للحكومة انفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات، وأن تتمتع السلطة التشريعية أو المخولة دستورياً بحق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية . ويختلف مضمون الاجازة في النفقات عنه في الإيرادات، ففي النفقات يعطي للحكومة حق القيام بالإنفاق بنفس المبالغ التي تمّ تقديرها في الموازنة أو بأقل منها أو عدم القيام بها، أما الاجازة للإيرادات فهي واجبة التحصيل طبقاً لنصوص القوانين المقررة وحسب نوع الإيراد سواء كان ضريبياً أو نشاطاً اقتصادياً.

الموازنة العامة للدولة لسنة /٢٠٢٢

وقد مضى عام /٢٠٢٢ دون إقرار موازنة للبلد، بسبب الأزمة السياسية، وكانت حكومة تصريف الأعمال السابقة قد حاولت إرسال الموازنة الى مجلس النواب، لكن منعت بقرار من المحكمة الاتحادية. إذ جردت المحكمة الاتحادية حكومة الكاظمي من كافة الصلاحيات، باعتبارها حكومة تصريف أعمال محدودة الصلاحيات، ولا يحق لها اقتراح مشاريع القوانين المهمة مع إبطال كافة أوامر التعيين بالدرجات العليا التي صدرت خلال فترة تصريف الأعمال.

ويسير البلد منذ ٢٠٢٢/١/١ ولغاياته وفق المادة (١٣) أولاً من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة /٢٠١٩ التي تنصّ على أنه "في حالة تأخر إقرار الموازنة العامة الاتحادية، يصدر وزير المالية توجهاً بالصرف للنفقات التشغيلية"، الصرف بنسبة (١٢/١) (واحد/ اثني عشر) فما دون من اجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة، بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة على أساس شهري، ولحين المصادقة على الموازنة الاتحادية". ممّا ترتب عليها أثر سلبي على المستوى الكلي



للاقتصاد العراقي والنشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة وعدم إمكانية تنفيذ الموازنة الاستثمارية، ما يؤثر مباشرة على حالة السوق العراقية والقطاع الخاص بشكل كبير من الركود الاقتصادي..

الموازنة العامة الحالية ٢٠٢٣

أقرّ مجلس الوزراء في ١٣ آذار ٢٠٢٣، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة/ ٢٠٢٣، وتسلم مجلس النواب العراقي في ١٦ آذار ٢٠٢٣ مشروع قانون موازنة العام الحالي وعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، من قبل مجلس الوزراء. وتمكن البرلمان العراقي يوم ٥ نيسان ٢٠٢٣ من تمرير القراءة الأولى للمشروع. وأبرز ما جاء في بنود الموازنة العامة للعام الحالي، بلغت قيمة كل موازنة قرابة (٢٠٠) ترليون دينار (١٥١ مليار دولار) وهي الأعلى في تاريخ العراق، بإيرادات نفطية متوقعة تبلغ (١١٧,٢٥٢) ترليون دينار فيما تبلغ الإيرادات غير النفطية (١٧,٣٠١) ترليون دينار لتصل مساهمة الإيرادات النفطية إلى أكثر من (٨٧٪) من إجمالي الإيرادات العامة وأن العجز في الموازنة البالغ (٦٣) ترليون دينار مسيطر عليه، سيغطي من مجموعة مصادر منها: المبلغ المدور في وزارة المالية، من حصة حوالات الخزينة في البنك المركزي، وسندات وقروض داخلية ومصادر أخرى، وتمّ تحديد سعر برميل النفط الخام المصدر في الموازنة (٧٠) دولاراً. بكميات النفط الخام المصدر بنحو (٣,٥) مليون برميل يومياً منها (٤٠٠) ألف برميل يومياً عن طريق إقليم كردستان، بإيرادات نفطية متوقعة تبلغ (١١٧,٢٥٢) ترليون دينار فيما قدر الإيرادات العامة للموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٣ بمبلغ (١٣٤,٥٥٢,٩١٩,٠٦٣) دينار عراقي، تصل مساهمة الإيرادات النفطية إلى أكثر من (٨٧٪) من إجمالي الإيرادات العامة. تُقدر النفقات العامة بمبلغ إجمالي مخطط قدره (١٩٩,٠٢٢,١١١,٦٦٣) دينار عراقي، موزّع على النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، إذ استحوذت النفقات التشغيلية على أكثر من (٧٥٪) من إجمالي نفقات الموازنة، أما النفقات الرأسمالية فتستحوذ على نحو (٢٤,٨٪) من إجمالي النفقات، تبلغ الإيرادات غير النفطية (١٧,٣٠١) ترليون دينار. فيما بلغ إجمالي النفقات المقترحة (١٩٧,٨٢٨) ترليون دينار والمشاريع الاستثمارية (٤٧,٥٥٥) ترليون دينار.



موازنة لثلاث سنوات

وأعدت الحكومة موازنة لثلاث سنوات مقبلة حيث سيتم تكرارها حتى العام ٢٠٢٥، كإجراء اقتصادي يسمح لها بتنفيذ تعهداتها في البرنامج الوزاري ومنعاً لأي تأخير قد يحصل في إقرار موازنات الأعوام المقبلة والتي تضع الحكومة في حرج بتنفيذ التزاماتها المالية والخدمية.

تُعد موافقة الحكومة على ميزانية الثلاث سنوات خطوة ايجابية غير مسبوقه، وهي خطوة من شأنها معالجة القضايا التي واجهتها العديد من القطاعات في السنوات السابقة، والتي يتم احتسابها للحكومة لأنها ستلغي المشاكل المالية السابقة كما في عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢ عندما لم يتم تمرير قوانين الموازنة. علاوة على ذلك، يمكن مراجعة الميزانية الثلاثية في المستقبل، مما يمنح الوزارات حرية العمل وفقاً للمخصصات المالية، حتى إذا فشل البرلمان أو أخر إقرار الميزانيات المستقبلية.

ومن الايجابيات أن تشمل الميزانية على صناديق مثل صندوق التنمية العراقي وصندوق آخر للمناطق الأشد فقراً.

موازنة انفجارية

إن الموازنة الحالية تُعد "انفجارية"، كما أنها ستكون خدمية وفقاً لبنود تخصيصات الموازنة التي تعتبر الموازنة الأضخم والانفجارية منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم، وتبقى الآراء السياسية داخل قبة البرلمان لها تأثير كبير على الموازنة من تغيير نسبة الانفاق على الأبواب المخصصة لها أو تعديلها، رئيس الوزراء يرغب في التركيز على الجانب الخدمي في الموازنة ومنها إنشاء قطار بغداد المعلق والطريق الحلقي للعاصمة بالإضافة الى زيادة الأبنية المدرسية رغم تحدي أذرع الفساد المستشري .

المخاوف من حجم الموازنة

تعد أبرز المخاوف هي المتعلقة بالعجز الكبير والقروض الداخلية والخارجية، كما أن الحكومة احتسبت سعر برميل النفط في الموازنة بـ (٧٠) دولار للبرميل وهذا الاحتساب يحمل معه كثيراً من الآثار السلبية على مستوى الإيرادات المتحققة، ففي الوقت الذي تعتمد فيه الموازنة العراقية اعتماداً شبه كلي على الإيرادات المتأتية من بيع النفط، فأن سعر بيع النفط يخضع لظروف السوق العالمية، وما



يحيط به من تغيرات سريعة وغير متوقعة، ممّا يعني أن أي انخفاض في سعر برميل النفط تحت السعر المثبت في الموازنة، وإذا ما حصل هذا الانخفاض الى معدل الـ(٦٠) دولار يعني خسارة إيرادات بمقدار (١٥) ترليون دينار ممّا سيزيد فجوة العجز. وأن احتساب الموازنة لثلاث سنوات قادمة تحتاج في كل عام الى التصويت عليها من قبل البرلمان وقد تحصل عليها خلافات داخل البرلمان خلال السنوات المقبلة.

إضافة إلى ذلك، فإن العجز المخطط في موازنة ٢٠٢٣ يتجاوز (٦٣) ترليون دينار وهو الأكبر في تاريخ العراق، وإلى جانب مخاطر حدوث عجز هائل في الموازنة، يتمّ تمويل ثلثي العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي. فضلاً عن كبر حجم النفقات التشغيلية التي وصلت الى (١٥٠) ترليون دينار وبزيادة مقدارها (٥٠) ترليون دينار عن موازنة ٢٠٢١ كما أنها تفوق النفقات التشغيلية الفعلية لعام ٢٠٢٢ بنحو (٤٦) ترليون دينار.

ختاماً تعتبر مقترح قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ هي أفضل نسبياً من بقية الأعوام القادمة، ورغم التحفظات على بعض البنود لتفاديها، الكثير من المشاكل التي حدثت سابقاً.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

